

Distr.: General
21 August 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١٣٢ (ج) من القائمة الأولية**

مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج
البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحريات الأساسية

المشردون داخليا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير الذي أعده ممثل
الأمين العام عن الأشخاص المشردين داخليا، السيد فرانسيس دانغ، وفقا لقرار الجمعية العامة
١٦٧/٥٤ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٤/٢٠٠١
المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** A/56/50

موجز

طلبت لجنة حقوق الإنسان إلى الأمين العام للأمم المتحدة، سنة ١٩٩٢، أن يعين ممثلاً له يُعنى بشؤون المشردين داخليا (قرار اللجنة ٧٣/١٩٩٢)، استجابة للقلق الدولي المتنامي بشأن زيادة عدد المشردين داخليا في شتى أنحاء العالم وحاجتهم إلى المساعدة والحماية. وعُيّن في هذا المنصب السيد فرانسيس م. دانغ (السودان)، وهو يعمل بهذه الصفة على أساس تطوعي ودون تفرع، مثلما هو حال "الإجراءات الخاصة الأخرى" للجنة.

وطُلب إلى ممثل الأمين العام (الممثل) إعداد دراسة شاملة للتعريف بالقوانين والآليات القائمة لحماية المشردين داخليا، والتدابير الإضافية لتعزيز تنفيذ تلك القوانين، والبدائل المتاحة لتلبية الاحتياجات من الحماية التي لا تغطيها على نحو كاف الصكوك القائمة. وجددت اللجنة ولاية الممثل أربع مرات منذ ذلك الوقت (في القرارات ٩٥/١٩٩٣، و ٥٧/١٩٩٥، و ٥٠/١٩٩٨، و ٥٤/٢٠٠١). وطلب إلى الممثل الاستمرار في تحليل أسباب التشرد الداخلي، واحتياجات المشردين، والتدابير الوقائية وطرق تعزيز حماية المشردين داخليا ومساعدتهم وتقديم الحلول إليهم، والقيام بذلك من خلال الحوار مع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، مع مراعاة الحالات الخاصة.

ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التطورات الحاصلة في عمل الممثل منذ التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين (A/54/409)، مع التركيز على مختلف مجالات "الولاية" وبالتحديد: الإطار المعياري، ولا سيما تعزيز المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي؛ والجهود المبذولة من أجل وضع إطار مؤسسي فعال؛ والبعثات القطرية وموضوعات جديدة للبحث.

تقرير ممثل الأمين العام عن الأشخاص المشردين داخليا

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٣-١	 مقدمة - أولا
٤	٤٥-٤	 إطار معياري بشأن التشريد الداخلي - ثانيا
١٣	٦٨-٤٦	 نحو إطار مؤسسي فعال - ثالثا
١٧	٧٤-٦٩	 البعثات القطرية - رابعا
١٨	٧٨-٧٥	 قضايا جديدة تقتضي البحث - خامسا
١٩	٨١-٧٩	 خاتمة - سادسا

أولا - مقدمة

بشأن التشريد الداخلي، وإطار مؤسسي، وتركيز قطري، وبرنامج للعمل البحثي.

ثانيا - إطار معياري بشأن التشريد الداخلي

٤ - كان مجال التركيز الرئيسي منذ بداية الولاية، كما ورد بالتفصيل في التقارير السابقة المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة، هو وضع إطار معياري من أجل تلبية احتياجات المشردين داخليا إلى الحماية والمساعدة. وكان أبرز تطور في هذا الاتجاه هو إعداد المبادئ التوجيهية للتشريد الداخلي (E/CN.4/1998/53/Add.2) بناء على طلب لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة. واستنادا إلى معايير قانونية تم تجميعها وتحليلها في جزأين (E/CN.4/1996/52/Add.2 و E/CN.4/1998/53/Add.1) فقد تم وضع المبادئ التوجيهية على مدى عدة أعوام وجرى تجميعها في وثيقة واحدة واستكملت خلال مشاورات للخبراء استضافتها حكومة النمسا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. لقد كانت عملية واسعة النطاق وجمعت خبراء للقانون من جميع أنحاء العالم، وشملت ممثلين لمنظمات دولية وهيئات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات بحثية وأكاديمية.

٥ - لقد حددت المبادئ التوجيهية، التي تعكس حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني وبالتالي حق اللجوء، الحقوق والضمانات المتصلة بكل مرحلة من مراحل التشريد، ووفرت الحماية من التشريد التعسفي، والحماية والمساعدة أثناء التشرد، وأثناء العودة أو إعادة التوطين والإدماج. وتوفر هذه المبادئ التوجيهية لجميع العناصر ذات الصلة: سواء كان ذلك هو الممثل الخاص في القيام بمهام ولايته، أو الدول عندما تواجه ظاهرة التشريد الداخلي، وجميع السلطات الأخرى، وسائر الجماعات والأشخاص في علاقاتهم بالمشردين داخليا، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية.

١ - ما زال المجتمع الدولي، وبعد ثمانية أعوام من نظر الجمعية العامة لأول مرة في مشكلة المشردين داخليا، يبحث عن سبل ووسائل الاستجابة لهذه المشكلة العالمية بصورة فعالة وشاملة. ومما لا شك فيه، أن خطوات إيجابية قد اتخذت خلال هذه الفترة، وخاصة في مجال توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى المشكلة، بحيث أصبحت احتياجات المشردين داخليا مفهومة ومعترفا بها على الصعيد العالمي. علاوة على ذلك، تم وضع إطار معياري من أجل تلبية احتياجات المشردين داخليا إلى الحماية والمساعدة، كما جاء في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد داخليا والتي توفر توجيهها إرشاديا للحكومات وغيرها من العناصر الفاعلة. بل لقد أسفر التركيز المتزايد خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة على الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الترتيبات المؤسسية الدولية الفعالة من أجل الاستجابة لأزمات التشريد الداخلي عن اتخاذ خطوات مشجعة نحو استجابة أكثر تنسيقا من جانب الأمم المتحدة.

٢ - وبرغم هذه التطورات، لا تزال الأزمة العالمية للتشريد الداخلي تتميز بالحدة على المستوى العالمي، وتؤثر على نحو ٢٠ إلى ٢٥ مليون شخص فيما لا يقل عن أربعين بلدا في جميع أنحاء العالم، فتقلقهم من ديارهم، وتعرضهم لأخطار جسدية ونفسية، وتحرمهم من احتياجاتهم الأساسية. ومن ثم فلا تزال الحاجة ملحة إلى ترجمة الاستجابات المعيارية والمؤسسية إلى استراتيجيات ميدانية فعالة من أجل تلبية احتياجات المشردين داخليا إلى الحماية والمساعدة.

٣ - ويُلقى هذا التقرير الضوء على التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقديم تقرير ممثل الأمين العام إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة (A/54/409) بشأن مجالات العمل الرئيسية الأربعة المشمولة بالولاية وهي إطار معياري

ألف - الاستجابات الأخيرة للمبادئ التوجيهية في الأمم المتحدة

٩ - في الدورات التي عقدتها لجنة حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٨، تحدثت عدة دول بشكل إيجابي عن إسهام المبادئ التوجيهية في مساعدة الأطراف المعنية في تلبية احتياجات المشردين داخليا إلى الحماية والمساعدة^(١) وذكر ممثل جورجيا مؤخرا خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة، أن المبادئ التوجيهية توفر أداة مفيدة لحماية حقوق المشردين داخليا وأن حكومته اتخذت خطوات لمواءمة بعض الأحكام التشريعية الوطنية مع المعايير الواردة في المبادئ التوجيهية. وخلال جلسة علنية للجنة حول "استخدام المبادئ التوجيهية" شرح ممثلا أنغولا وبوروندي كيف تستخدم حكومتا البلدين المبادئ التوجيهية كأساس للقوانين والسياسات الداخلية، وأشار ممثل سويسرا إلى أن المبادئ التوجيهية تمثل أهمية كبيرة في الاستجابة للتشريد الداخلي وهي وثيقة الصلة بهذه الاستجابة. كما ذكر ممثل النمسا أن المبادئ التوجيهية تشكل أداة مهمة للحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية وغيرها من العناصر عندما تواجه حالات التشريد الداخلي. وقد تشجعت الحكومة النمساوية عندما رأت أن منظومة الأمم المتحدة وعددا متزايدا من الدول يطبق المبادئ التوجيهية على الأرض، ولاحظت بالتالي أن تلك المبادئ اكتسبت اعترافا دوليا واسع النطاق. وبينما أشار ممثل الهند إلى أن المبادئ التوجيهية غير ملزمة من الناحية القانونية، مذكرا بتعليقاته في الدورة السابقة للجنة، فقد اعترف بأنها يمكن أن تشكل خطوطا عامة مفيدة تسير على هديها الدول عند الحاجة إليها. وإن كانت الهند لا تعتقد أن التشريد المتأثر بالتنمية، الذي ورد ذكره في المبادئ التوجيهية، يمكن إدراجه في الإطار الدولي.

٦ - عُرضت المبادئ التوجيهية على لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين المعقودة في عام ١٩٩٨. وفي القرار ٥٠/١٩٩٨ لاحظت اللجنة التقدم الذي أحرزه ممثل الأمين العام في وضع إطار قانوني، وأحاطت اللجنة علما بالمبادئ التوجيهية وبما أعلنه ممثل الأمين العام من اعتزامه استخدام المبادئ التوجيهية في حوار مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وطلبت إليه أن يقدم تقريرا عن جهوده في هذا الصدد. وعما يُعرب عنه من آراء أمامه.

٧ - وفي قرارات لاحقة، رحبت اللجنة والجمعية العامة (القرار ١٦٧/٥٤) باستخدام ممثل الأمين العام "المبادئ التوجيهية في حوار مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وطلبتا إليه مواصلة جهوده في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، لاحظت لجنة حقوق الإنسان مع التقدير في القرار ٥٤/٢٠٠١ وفي آخر دورة لها أن عددا متزايدا من الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية يستخدم المبادئ التوجيهية، وشجعت على نشر المبادئ واستخدامها بدرجة أكبر.

٨ - قدم ممثل الأمين العام تقرير إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة عن الآراء التي أعربت عنها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن "المبادئ التوجيهية"، وبشأن الجهود التي بذلتها هذه الجهات لترويج المبادئ التوجيهية ونشرها وتطبيقها. وترد أدناه معلومات عن تلك الجهود وعن التطورات التي حدثت بعد ذلك.

- ١٠ - وكما ورد في التقرير السابق الذي قدمه ممثل الأمين العام إلى الجمعية العامة، فقد أكد عدد من المتحدثين أمام مجلس الأمن أهمية وجود إطار معياري لمواجهة مخنة المشردين داخليا خلال الأحداث المتعلقة بحماية المدنيين في مناطق الصراع المسلح^(٢) وتم التعبير عن وجهات نظر مماثلة خلال نظر المجلس المستفيض في المسألة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩^(٣) ونيسان/أبريل ٢٠٠٠^(٤) وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى المجلس (S/1999/957) إلى أن مثله قام بتجميع المبادئ التوجيهية المستمدة من القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان القائمة، في ظل غياب إطار قانوني دولي خاص يبين الحقوق والحريات المتاحة للمشردين داخليا. وأوصى الأمين العام بأن يشجع مجلس الأمن الدول في حالات التشريد الكثيف باتباع الإرشادات القانونية الواردة في المبادئ التوجيهية.
- ١١ - وخلال "شهر أفريقيا" الذي نظمته المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ونظيره في البند المعني بتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين في أفريقيا، أصدر المجلس بيانا رئاسيا لاحظ فيه أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، تستخدم المبادئ التوجيهية وغيرها في أفريقيا (S/PRST/2000/1)، بالتعاون مع البلدان المضيفة. وخلال مناقشة هذا البند، تحدث عدد من وفود الدول عن مسألة التشرد الداخلي وانعدام إطار قانوني في الوقت الراهن ومن ثم عن دور المبادئ التوجيهية (S/PV.4089). وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، اتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن الحالة في بوروندي (القرار ١٢٨٦ (٢٠٠٠))، وفيه لاحظ المجلس أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، تستخدم المبادئ التوجيهية وغيرها في أفريقيا، بالتعاون مع البلدان المضيفة.
- ١٢ - كما عبرت الدول عن رأيها في مسألة التشريد الداخلي والمبادئ التوجيهية في سياق مناقشات الأمن بشأن (صون السلم والأمن: الجوانب الإنسانية للقضايا المعروضة على مجلس الأمن) التي أجريت في آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/PV.4110)، وبعد ذلك في تموز/يوليه ٢٠٠٠، عندما ناقش المجلس تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح (A/55/163-S/2000/712) والذي أوصى، بين جملة أمور، بأن يدعو مجلس الأمن أطراف الصراع المسلح إلى التقييد بالمبادئ التوجيهية (S/PV.4176 و Re-sumption 1).
- ١٣ - ونظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مسألة التشرد الداخلي في إطار "الجزء الخاص بالشؤون الإنسانية" من اجتماعاته في تموز/يوليه ٢٠٠٠. ويذكر، أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثنى في استنتاجاته المتفق عليها، ٢/١٩٩٨، في "الجزء الخاص بالتنسيق" من اجتماعاته على الجهود المبذولة من أجل ترويج استراتيجية شاملة تركز على الوقاية، فضلا عن توفير الحماية والمساعدة والتنمية للمشردين داخليا. ولاحظ المجلس في هذا الصدد، التقدم المحرز في وضع إطار قانوني. كما أشار المجلس إلى "المبادئ التوجيهية" في استنتاجاته المتفق عليها ١/١٩٩٨ بشأن مسألة المساعدة الخاصة الاقتصادية والإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، ملاحظا قرار "اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات" المتصل بالمبادئ التوجيهية. وفي العام التالي دعا المجلس، في استنتاجاته المتفق عليها، ١/١٩٩٩، جميع الدول إلى تطبيق المعايير المعترف بها دوليا فيما يتعلق بالمشردين داخليا، وأحاط علما أيضا بأن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تستخدم المبادئ التوجيهية.
- ١٤ - وفي عام ٢٠٠٠، بحث "الجزء الخاص بالشؤون الإنسانية" مسألة التشرد الداخلي في إطار الموضوع الأوسع نطاقا: "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة في

تشير إلى المشردين داخليا، واعتمدت الفقرة بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٣١ دولة عن التصويت. واعتمد القرار ذاته بدون تصويت (القرار ٧٤/٥٥).

١٧ - واستجابة لهذه التطورات عقد ممثل الأمين العام اجتماعات مع عدد من الحكومات، بما فيها حكومة مصر؛ واستجابة لشواغل هذه الحكومات، يعترم ممثل الأمين العام توسيع وتكثيف مشاوراته مع الدول في إطار بعثاته وفي الاجتماعات الثنائية أو المتعددة الأطراف بشأن المبادئ التوجيهية وأفضل الطرق لتطبيقها لصالح المشردين داخليا.

باء - ترويج المبادئ التوجيهية وتعميمها وتطبيقها

١٨ - تبذل جهود كبيرة لترويج المبادئ التوجيهية وتعميمها وتطبيقها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية.

على الصعيد الوطني

١٩ - حصل عدد من التطورات فيما يتعلق بترويج المبادئ التوجيهية وتطبيقها منذ آخر تقرير قدمه ممثل الأمين العام إلى الجمعية العامة. ففي كولومبيا مثلاً، أصدرت المحكمة الدستورية حكماً يستشهدان بالمبادئ التوجيهية تأييداً لبعض الإجراءات المتخذة لصالح المشردين داخليا. وفي أحد الحكيم، ذكرت المحكمة وهي تلاحظ أن المبادئ التوجيهية لا تشكل معاهدة دولية إلا أن هذه المبادئ توضح الثغرات وتكشف غموض المناطق الرمادية في القانون الدولي القائم، وهي مبادئ قبلتها على نطاق واسع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وينبغي بالتالي استخدامها كثوابت مرجعية لإنشاء قواعد ولتفسير القانون رقم ٣٨٧ لعام ١٩٩٧ المتعلق بالتشريد القسري. وبالإضافة إلى ذلك، يستشهد ديوان رئيس جمهورية كولومبيا بالمبادئ التوجيهية ويستشهد بها في

حالات الطوارئ". ولاحظ الأمين العام في تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ التي تقدمها الأمم المتحدة (A/55/82-S/2000/61)، أن مثله، أحرز تقدماً كبيراً في تعبئة الاهتمام الدولي لمشاكل المشردين داخليا وتحديد حقوقهم واحتياجاتهم الخاصة. وذكرت المبادئ التوجيهية كنتيجة لهذه الجهود؛ واستناداً إلى مبادئ القانون الدولي القائمة، رئي أن "المبادئ التوجيهية" هذه توفر إرشادات هامة. ولاحظ الأمين العام أن الوكالات أقرت هذه المبادئ التوجيهية باعتبارها وسيلة قيمة لتعزيز الصلة بين المساعدة والحماية في جميع مراحل التشرد^(٥).

١٥ - وفي المناقشات غير الرسمية التي جرت خلال "الجزء الخاص بالشؤون الإنسانية" والتي لم تسفر عن أي استنتاجات متفق عليها، أعرب عدد من ممثلي الحكومات عن قلقهم لعدم وضع المبادئ التوجيهية أو اعتمادها رسمياً من قبل الحكومات. ولكن قيل إن هذه الدول ذاتها صوتت على قرارات اللجنة والجمعية العامة وكلها بحث على وضع المبادئ التوجيهية ويوصي بتعميمها على نطاق واسع ويطلب إلى ممثل الأمين العام أن يستخدمها في حوار مع الحكومات. وبالفعل، فقد أعربت الحكومات من جميع المناطق عن تأييدها للإرشادات المتضمنة في المبادئ التوجيهية وشددت على قيمتها بالنسبة للعاملين مع الأشخاص المشردين.

١٦ - وخلال دورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين، أولي اهتمام بالمبادئ التوجيهية في إطار القرار السنوي بشأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ولاحظت الجمعية العامة في هذا القرار في دورتيها السابقتين أهمية المبادئ التوجيهية وأكدت من جديد تأييدها لدور المفوضية في مجال توفير المساعدة والحماية للمشردين داخليا (القرارات ١٢٥/٥٣ و ١٤٦/٥٤). وفي الدورة الخامسة والخمسين، طلب ممثل مصر إجراء التصويت على الفقرة التي

الوزارات والمنظمات غير الحكومية المعنية فضلا عن المؤسسات التعليمية.

٢٣ - ويواصل عدد من الحكومات طلب تنظيم حلقات تدريبية وحلقات دراسية أخرى بشأن المبادئ التوجيهية، أو المشاركة فيها. وأشار تقرير سابق قدمه ممثل الأمين العام إلى الجمعية العامة إلى حلقات دراسية من هذا القبيل عقدت في أوغندا وكولومبيا. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، شارك ممثلو حكومات أذربيجان وأرمينيا وجورجيا في حلقة عمل إقليمية عن التشرد الداخلي في جنوب القوقاز عقدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمات أخرى. وفي أنغولا، شارك مسؤولون حكوميون وضباط في الجيش في حلقات عمل تدريبية في عام ٢٠٠٠ عن المبادئ التوجيهية نظمها مجلس اللاجئين النرويجي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي عام ٢٠٠١، نظمت حلقة عمل تدريبية في كولومبيا بالتعاون مع مكتب أمين المظالم الوطني والإقليمي لحقوق الإنسان ومجلس اللاجئين النرويجي وشارك فيها ٤٥ أمينا للمظالم من أمناء المظالم المتعلقة بحقوق الإنسان من المنتخبين حديثا في البلديات.

٢٤ - ومن المزمع تنظيم حلقات عمل أخرى على الصعيد الوطني بشأن المبادئ التوجيهية. ومن المزمع على سبيل المثال عقد حلقة دراسية عن التشرد الداخلي في إندونيسيا في عام ٢٠٠١. ويشارك في رعاية الحلقة مكتب مفوض الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشروع مؤسسة بروكينغز وجامعة نيويورك المعني بالتشرد الداخلي.

٢٥ - وثمة مبادرة أخرى على الصعيد الوطني وهي ترويج المبادئ التوجيهية بواسطة المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان. فقد اقترح أثناء مؤتمر إقليمي معني بالتشرد الداخلي

وضع سياسة عامة متكاملة لصالح المشردين داخليا. وأدرج مكتب أمين المظالم المبادئ التوجيهية ضمن حملته لتوعية الجمهور بموضوع التشرد الداخلي، وعمدت "شبكة التضامن الاجتماعي"، وهي وكالة حكومية تعنى بالتشرد الداخلي، إلى إدراج المبادئ التوجيهية في كتيبها "الاهتمام بالسكان الذين شردهم الصراع المسلح". وفضلا عن ذلك ترجمت وزارة الصحة الكولومبية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية "دليل تطبيق المبادئ التوجيهية" إلى اللغة الإسبانية من أجل ترويج استخدامه في كولومبيا وغيرها من البلدان في الأمريكتين.

٢٠ - وفي مثال آخر، أصبحت المبادئ التوجيهية في أنغولا أساسا لتحديد المعايير الدنيا لإعادة توطين المشردين داخليا التي وضعتها الحكومة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اعتمدت هذه المعايير في مرسوم صادر عن مجلس الوزراء، وقعه الرئيس دوس سانتوس، بوصفها قواعد بشأن إعادة توطين المشردين داخليا، وهو مرسوم تذكر إحدى فقرات ديباجته أن المبادئ التوجيهية تنشئ مبادئ عامة لتنظيم معاملة المشردين داخليا.

٢١ - وعقب إفاد بعثة من جانب الشبكة العليا المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتشريد الداخلي إلى بوروندي (انظر الفقرات ٤٨-٥٠ أدناه) قامت الحكومة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بوضع "إطار عمل دائم لحماية المشردين داخليا" في شباط/فبراير ٢٠٠١. ويشمل إطار العمل هيتين هما لجنة حماية المشردين والفريق التقني المعني بالمتابعة اللتين يتعين أن تتم جميع أعمال الرصد والتدابير العلاجية التي يقومان بها لمساعدة المشردين في الإطار الذي تنص عليه المبادئ التوجيهية.

٢٢ - وفي أرمينيا، قامت الحكومة بترجمة المبادئ التوجيهية إلى اللغة الأرمنية، ونشرتها في شكل كتيب عممه على جميع

على موقع الإنترنت لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تيسيرا لتعميمها. وبذلت تلك الجهود لترجمة المبادئ التوجيهية ونشرها بمبادرة من مجموعة جهات فاعلة، متنوعة كثيرا ما تعمل في إطار تشاركي، وهي الأمم المتحدة ووكالاتها، ومنظمات غير حكومية دولية ومحلية، وحكومات. ويمكن أن يتاح دعم إضافي لهذه الجهود من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار مشاريع التعاون التقني. وأدرجت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ضمن النداء السنوي لعام ٢٠٠١؛ ترجمة ونشر المبادئ التوجيهية باللغات المحلية لعدد من البلدان التي تواجه مشاكل تشرد داخلي.

الصعيد الإقليمي

٢٨ - تواصل المنظمات الإقليمية الاهتمام أيضا بترويج وتطبيق المبادئ التوجيهية. ففي القرارين ١٦٧/٥٤ و ٥٤/٢٠٠١ لاحظت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان مع التقدير على التوالي أن المنظمات الإقليمية، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، تستخدم المبادئ التوجيهية في عملها وشجعت على زيادة نشر المبادئ التوجيهية وتطبيقها من جانب هذه الجهات الفاعلة. ورحبت اللجنة بوجه خاص بالمبادرات التي تتخذها منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٢٩ - ويذكر أن منظمة الوحدة الأفريقية أحاطت علما بالمبادئ التوجيهية "باهتمام وتقدير" وشاركت في عام ١٩٩٨ في تنظيم حلقة دراسية عن استخدامها في أفريقيا. وشاركت المنظمة في الندوة الدولية المعنية بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي (انظر الفقرتين ٤٣ و ٤٤)، التي نظر خلالها في جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتعميم وتطبيق المبادئ التوجيهية وإمكانيات العمل في المستقبل، بما في ذلك

في آسيا (بانكوك في شباط/فبراير ٢٠٠٠)، أن تركز المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان على حقوق المشردين داخليا وأن تشدد على امتثال للمبادئ التوجيهية وتروج لخطوات معينة لحماية المشردين داخليا. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، أعرب "محفل منطقة آسيا - المحيط الهادئ لمؤسسات حقوق الإنسان" عن تأييده لاضطلاع هذه الهيئات بدور متزايد بشأن المشردين داخليا.

٢٦ - وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية، الوطنية، أصبحت المبادئ التوجيهية وسيلة هامة لتحسين معاملة المشردين داخليا. وتعكف هذه المنظمات على استخدام المبادئ التوجيهية بعدة بلدان في جميع أنحاء العالم لأغراض رصد وتقييم واحتياجات المشردين داخليا والدعوة لصالحهم. ففي كولومبيا مثلا، عممت المنظمات غير الحكومية الوطنية المبادئ التوجيهية على نطاق واسع، وتستخدمها مقياسا لرصد وتقييم السياسات والتشريعات الوطنية، كما تستخدمها لترويج وتعزيز الحوار مع الحكومة بشأن حقوق المشردين داخليا. وتعتزم نقابات المحامين الوطنية في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، بدعم من "مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان" التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومشروع مؤسسة بروكينغز، استعراض التشريعات والإجراءات الإدارية الوطنية من زاوية المبادئ التوجيهية. وفي سري لانكا، أصدر "اتحاد الوكالات الإنسانية" غير الحكومي في عام ٢٠٠١ "مجموعة مواد" لتشجيع نشر وتطبيق المبادئ التوجيهية فيما بين المسؤولين الحكوميين، والجهات الفاعلة غير الحكومية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والوكالات الدولية العاملة مع المشردين داخل ذلك البلد.

٢٧ - وفي سبيل المساعدة على ترويج المبادئ التوجيهية ونشرها وتطبيقها على الصعيد الوطني، تجرى ترجمة المبادئ التوجيهية إلى عدد متزايد من اللغات، وتنشر هذه الترجمات

الأمريكية ومقررها المعني بالمشردين داخليا يطبقان المبادئ التوجيهية في عملهما، وذلك برصد الظروف القائمة في بلدان مختلفة من زاوية المبادئ التوجيهية. وسردت أنشطة اللجنة والمقرر في هذا الصدد في الندوة الدولية، التي شارك فيها ممثل عن اللجنة، ونجم عن الندوة عدد من الاقتراحات للعمل المقبل من جانب اللجنة. بدأ كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لها يركزان بشكل متزايد على تطبيق المبادئ.

٣٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عقدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتبها للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالتعاون مع حكومة النمسا اجتماعا لاستكمال البعد الإنساني بشأن الهجرة والتشرد الداخلي، ألقى فيه ممثل الأمين العام كلمة رئيسية. وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو وضع سبل يمكن بها المؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعملها الميدانية والدول المشاركة فيها أن تحسن استجابتها لأوضاع التشرد الداخلي، ولا سيما بواسطة التطبيق العملي للمبادئ التوجيهية. ودعا الاجتماع في توصياته إلى إدماج مسألة التشرد الداخلي في أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واستخدام المبادئ كإطار للعمل. كما أوصى أيضا بأن يجري رؤساء البعثات الميدانية تقييما لأنشطتهم التنفيذية وفقا لتلك المبادئ واستخدامها كذلك في رصد واستعراض حالات التشريد الجديدة والممتدة^(٦).

٣٤ - وبدأ المجلس الأوروبي، يشارك بشكل متزايد في معالجة مسألة التشرد الداخلي، ولا سيما من خلال أنشطة الجمعية البرلمانية ولجنتها المعنية بالهجرة واللاجئين والشؤون الديمغرافية التي عملت على التصدي لحالات التشرد الداخلي وذلك، مثلا، بإيفاد بعثات لتقصي الحقائق إلى البلدان المتأثرة بالتشرد والتوصية باحترام المبادئ التوجيهية^(٧). ودعت اللجنة ممثل الأمين العام إلى إلقاء كلمة عن المبادئ التوجيهية

النهوض بدور أنشط في رصد حالات التشرد الداخلي وتشجيع الحكومات على التصدي للمشكلة. وشاركت اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب في الندوة الدولية أيضا. وأشار ممثل اللجنة الأفريقية إلى أن لدى تلك اللجنة إمكانيات كبيرة لإدماج مسألة التشرد الداخلي والمبادئ التوجيهية بانتظام في عملها، وذلك مثلا في إطار بعثاتها لتقصي الحقائق وجهودها في مجال الدعوة العامة والحوار مع الحكومات.

٣٠ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، شارك أيضا ممثل عن "الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا" في الندوة الدولية وأعرب عن اهتمام الاتحاد باستخدام المبادئ التوجيهية. واعتمد وزراء دول "الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا" في نيسان/أبريل ٢٠٠١، إعلانا في "المؤتمر المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب في غرب أفريقيا"، الذي عقد في غانا وشاركت في استضافته حكومتا غانا وكندا، ورحب بالمبادئ التوجيهية ودعا الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تطبيقها. وشارك ممثل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا في الندوة الدولية المعنية بالمبادئ التوجيهية وأعرب عن رغبة المنظمة في زيادة تعزيز المبادئ.

٣١ - قررت الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي إجراء حلقة دراسية في حزيران/يونيه ٢٠٠١ عن التشريد القسري بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بريتوريا وممثل الأمين العام ومشروع بروكينغز. إلا أنه ولأسباب عملية قرر تأجيل عقد الحلقة الدراسية. وتجري مشاورات مع المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويأمل الممثل في تحديد موعد جديد للحلقة الدراسية في السنة القادمة.

٣٢ - وفي منطقة الأمريكتين ظلت اللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول

نشر وتطبيق المبادئ التوجيهية في آسيا؛ وتبادل المعلومات بشأن مشكلة التشرّد الداخلي في منطقة آسيا وتحديد الممارسات الفعالة للتصدي لها. ورحب المشاركون بالمبادئ التوجيهية ولاحظوا المساهمة الإيجابية التي يمكنها تقديمها لترويج الحماية والمساعدة، وحثوا على أن تمثل لها جميع الأطراف المعنية - وستنشر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقائع المؤتمر في "النشرة الفصلية لدراسة أحوال اللاجئين"،^(٨).

٣٨ - وعقدت في تبليسي بجورجيا في أيار/مايو ٢٠٠٠، حلقة عمل إقليمية عن التشرّد الداخلي في جنوب القوقاز، شاركت في رعايتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومشروع مؤسسة بروكينغز، ومجلس اللاجئين النرويجي^(٩)، وحضر حلقة العمل المذكورة ممثلون عن حكومات أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، وممثل الأمين العام وممثلون عن منظمات دولية ومنظمات غير حكومية وطنية، وخبراء دوليون. واعتمدت حلقة العمل المبادئ التوجيهية أساساً لمناقشة استراتيجيات التصدي لحالات التشرّد الداخلي في المنطقة. ورحب المشاركون بالمبادئ التوجيهية بوصفها بياناً مفيداً بقواعد القانون الدولي فيما يتصل بالمشردين داخلياً، فضلاً عن كونها أداة إرشادية يسيرة الفهم في الحالات التي يكتنفها الغموض في القانون الدولي الحالي.

٣٩ - في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ نظم مشروع بروكينغز بالتعاون مع مركز شؤون اللاجئين ودراسات الهجرة القسرية في اسكوبج بمقدونيا سلسلة من المحاضرات بعنوان "الهجرة الجماعية داخل الحدود: الأزمة العالمية للتشرّد الداخلي" ونظمت المحاضرات التي قدمها خبراء من مؤسسات أكاديمية وبحثة ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية في كل من جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة وألبانيا وبلغاريا وسعت إلى إبراز

في اجتماعها المعقود في تشرين الأول/أكتوبر في باريس، حيث قدم بيان باسمه. وسوف تشترك اللجنة والممثل في الإشراف على حلقة دراسية تعقد في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عن التشرّد الداخلي في أوروبا وعن تطبيق المبادئ التوجيهية.

٣٥ - وشارك الكومنولث هو الآخر في الندوة الدولية وكان قد أعرب في الماضي عن دعمه لجهود ممثل الأمين العام لوضع إطار معياري بشأن المشردين داخلياً. وقدم في الندوة عدد من الاقتراحات حول الطريقة التي يمكن بها للمنظمة أن تعزز أنشطتها فيما يتعلق بالتشرّد الداخلي وبالمبادئ التوجيهية، وذلك مثلاً بالتوعية بهذه المبادئ عن طريق عقد حلقات العمل والمؤتمرات.

٣٦ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود الرامية إلى تعميم وترويج المبادئ التوجيهية في الحلقات الدراسية الإقليمية والحلقات الأخرى. وشجعت اللجنة ممثل الأمين العام على مواصلة الدعوة إلى عقد الحلقات الدراسية أو دعمها بالتشاور مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة (القرار ٥٤/٢٠٠١).

٣٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، عقد في بانكوك مؤتمر إقليمي عن التشرّد الداخلي في آسيا، بدعوة من ممثل الأمين العام، استضافة محفل آسيا وجامعة تشولالونغكورن ورعته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومشروع مؤسسة بروكينغز، وجامعة نيويورك ومجلس اللاجئين النرويجي، ولجنة شؤون اللاجئين التابعة للولايات المتحدة الأمريكية. وقدم المشاركون من ١٦ بلداً آسيوياً وغير آسيوي وضم ممثلين عن لجان وطنية لشؤون حقوق الإنسان، ومؤسسات أكاديمية وبحثة، ومنظمات غير حكومية محلية وإقليمية ودولية، ووسائل إعلامية ومنظمات دولية. واستهدف المؤتمر

هذه المبادئ التوجيهية أيضا على عمليات الأمم المتحدة الميدانية في مجال حقوق الإنسان وشرع في تطبيقها. وتكاد تكون هذه العمليات موجودة كلها في البلدان المتأثرة بمشكلة التشرد الداخلي.

٤٢ - اعتمدت الشبكة العليا المشتركة بين الوكالات المعنية بالتشرد الداخلي (انظر الفقرات ٤٨-٥٠) التي يرأسها مكتب مفوض الشؤون الإنسانية المبادئ التوجيهية كإطار عمل لأنشطتها وبعثاتها في البلدان المختلفة.

جيم - الخطوات المقبلة في مجال الدعوة إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية

٤٣ - نوقشت مبادرات إضافية لترويج استخدام المبادئ التوجيهية في "الندوة الدولية المعنية بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي"، التي اشترك في الدعوة إلى عقدها مثل الأمين العام وحكومة النمسا في فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ونظمها مشروع مؤسسة بروكينغز. وكانت الأهداف الرئيسية للندوة هي استعراض وتقييم مدى استقبال المبادئ التوجيهية على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني منذ تقديمها إلى لجنة حقوق الإنسان واستكشاف أفضل طريقة لزيادة ترويج تنفيذها. واشترك فيها ٥٠ شخصا قدموا من مناطق جغرافية مختلفة من العالم وممثلين لقطاع عريض من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ومؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية.

٤٤ - كان من بين مجالات الاهتمام الرئيسية للندوة هو إدماج المبادئ التوجيهية في عمل الجهات الفاعلة القائمة، ولا سيما هيئات حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية الدولية ضمن اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات

مشكلة التشرد الداخلي المنتشرة على نطاق العالم وإلى توجيه الاهتمام إلى منطقة البلقان. ووجه اهتمام خاص للمبادئ التوجيهية. وكان من بين المشاركين موظفون حكوميون وممثلون لمنظمات دولية وإقليمية ومنظمات شرطة ومنظمات عسكرية دولية وإقليمية ووطنية ومنظمات غير حكومية وأكاديميون وخبراء وطلبة. وبث التلفزيون والإذاعة هذه المحاضرات كما نقلتها الصحف. وأشرف على الجزء المقدمي معهد البحوث الاجتماعية والسياسية والقضائية لجامعة سانت سيريل الإصلاحية في اسكوبج ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اسكوبج ومعهد المجتمع المفتوح. ورعي الجزء البلغاري كل من مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في صوفيا والصليب الأحمر البلغاري ووكالة اللاجئين واللجنة البلغارية الهلسنكية أما الجزء الألباني فقد أشرف عليه مركز شؤون اللاجئين ودراسات الهجرة في تيرانا.

الصعيد الدولي

٤٥ - تشدد لجنة حقوق الإنسان دائما على أهمية إدماج مسألة المشردين داخليا في أنشطة "الإجراءات الخاصة المقررون القطريون والمقررون المواضيعيون" للجنة وهيئات حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات. وبدأ عدد من الممثلين يشير إلى المبادئ التوجيهية في تقاريرهم وبياناتهم وكذلك في إطار النداءات العاجلة وتنظر الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان الآن بصورة متزايدة في مسألة التشرد الداخلي وفي المبادئ التوجيهية على السواء.

٤٦ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ترويج المبادئ التوجيهية ونشرها وتطبيقها. وتستخدم المفوضة السامية المبادئ التوجيهية في جهود الدعوة التي تقوم بها فيما يتعلق بمجالات قطرية معينة. كما أشارت المفوضة السامية إلى المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بشواغل مواضيعية معينة خاصة بالمشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، عمت

الدوام ولا سيما في مجال حماية السلامة البدنية وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من اتخاذ خطوات هامة وفقا لبرنامج الأمين العام لعام ١٩٩٧ للإصلاح وخاصة تعيين منسق لشؤون الإغاثة في حالات الطوارئ فإن المسؤولية المتعلقة بضمان معالجة مسائل حماية المشردين داخليا وتلبية احتياجاتهم من المساعدة بطريقة فعالة أكثر ضمن إطار العمل المشترك بين الوكالات والاستجابة للحالات الخاصة للتشرد الداخلي لا تزال استجابة مخصصة وتركز إلى حد كبير على تقديم المساعدة.

٤٨ - وفي ضوء أوجه القصور الخطيرة هذه، ظهر من جديد في عام ٢٠٠٠ الاقتراح الخاص بتعيين وكالة واحدة للاضطلاع بالمسؤولية عن المشردين داخليا. وكان رد اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات هو التأكيد من جديد على النهج التعاوني بوصفه الخيار المفضل، ولكن مع الاعتراف بضرورة تحسينه من أجل الاستجابة بفعالية أكبر لاحتياجات المشردين داخليا للحماية والمساعدة. وسلمت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بأهمية توضيح المسؤوليات، وصياغة استراتيجية شاملة لكل حالة قطرية، وبناء القدرات، لا سيما في مجال الحماية. ولذلك أنشئت الشبكة العليا المشتركة بين الوكالات بشأن التشرد الداخلي.

٤٩ - ويتعين أن تجري الشبكة استعراضات للبلدان المستقبلية للسكان المشردين داخليا وتقديم اقتراحات لتقديم استجابة جيدة مشتركة بين الوكالات لاحتياجاتهم، كما ينبغي أن توفر الاستعراضات القطرية الأساس أيضا لتوصيات طويلة الأجل لتعزيز الاستجابة في المستقبل.

٥٠ - تتألف الشبكة التي يرأسها المنسق الخاص من كبار المسؤولين عن التنسيق من الوكالات الأعضاء المشاركة ومن الأعضاء الدائمين في اللجنة. وتمنح ولايتها دورا خاصا للممثل في ضوء وظيفته للدعوة على نطاق العالم وفي ضوء

والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. ويمكن الاطلاع على خطة عمل الندوة الدولية على www.brook.edu/fp/projects/idp/conferences/vienna20000/9/summary.htm.

٤٥ - وفي الختام فقد أصبحت المبادئ التوجيهية تشكل بجلاء أداة دعائية هامة للمنظمات الدولية والإقليمية وللنظم غير الحكومية في أعمالها الموجهة لصالح المشردين. كما تعتبر الحكومات المبادئ التوجيهية مصدر إرشاد مفيد لها في وضع قوانينها الخاصة بالتشرد الداخلي. واتساقا مع الدور الرئيسي الذي يلعبه الحوار في تنفيذ الولاية، يعتزم الممثل توسيع نطاق المشاورات الجارية مع الدول للوقوف على شواغلها ولتبين أفضل السبل لتطبيق المبادئ التوجيهية. وفقا للرغبات السيادية لتلك الدول.

ثالثا - نحو إطار مؤسسي فعال

٤٦ - تركّز قدر كبير من المناقشات المتعلقة بالتشرد الداخلي التي جرت في الأمم المتحدة في العام الماضي على مسألة الترتيبات المؤسسية على الصعيد الدولي. كان تقديم اقتراحات وتوصيات بشأن الجوانب المؤسسية للاستجابة الدولية التي ترمي إلى توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا عنصرا رئيسيا من العناصر المكونة لعمل الولاية منذ بدايتها، وبالتالي عنصرا تناوله ممثل الأمين العام بانتظام في تقاريره. ومن بين مختلف الخيارات التي قدمها ممثل الأمين العام أصلا كان هناك خيار إنشاء وكالة خاصة من أجل المشردين داخليا، أو تعيين وكالة قائمة للاضطلاع بكامل المسؤولية عنهم، تحقيق التعاون بين مختلف الوكالات ذات الصلة.

٤٧ - وأصبح هذا الخيار الأخير هو الخيار المفضل للمجتمع الدولي بالرغم من أنه أثبت عدم صلاحيته على

المنتظر أيضا أن يقدم المنسقون الإنسانيون/المقيمون أو المديرون القطريون للوكالات الرائدة المعنية، المشورة بشأن الإمكانيات المتاحة للممثل لبدء حوار مع السلطات ومع المجتمع الدولي دعماً لأهداف حماية ومساعدة المشردين داخلياً.

٥٤ - إن القيمة الرئيسية لوثيقة التوجيهات التكميلية تكمن في إعدادها للمسؤوليات القديمة وتسليط الضوء عليها والتأكيد على المسؤولية في إنجازها بصورة فعالة. وبناء عليه، فإن تنفيذ هذا التوجيه ولا سيما فيما يتعلق بالحماية سيحتاج لرصده عن كثب.

باء - تأمين استجابة شاملة

٥٥ - يكون كل من منسق المساعدات الإنسانية/المنسق المقيم أو المدير القطري لدى أداء كل منهما لواجباته بشأن التشريد الداخلي مسؤولاً عن الإشراف على وضع خطة شاملة للاستجابة لاحتياجات المشردين داخلياً من المساعدة والحماية. ويتعين أن تأخذ الخطة في اعتبارها دور الحكومة والسلطات المحلية. ويتعين أن تعكس أيضاً الدور والولاية المتعلقين بالحماية المنوطين بالمنظمات ذات الخبرة الفنية الخاصة في مجال الحماية. وعلاوة على ذلك، يتعين عليها التصدي للاحتياجات الخاصة للمجموعات الضعيفة من المشردين داخلياً، مثل النساء ربّات الأسر والأطفال والمسنين والموقوفين.

٥٦ - ومن المقرر أن تنعكس هذه الخطة في النداء الموحد وخطة العمل الإنسانية العامة التابعة له. فعملية النداء الموحد (CAP) هي الآلية التي تعمل من خلالها الأمم المتحدة وشركاؤها معاً من أجل وضع وتنفيذ الخطط اللازمة للتصدي للأزمات الإنسانية في بلدان معينة وتنقيح تلك الخطط إذا اقتضى الأمر. وتمثل عملية النداء الموحد أداة هامة للاستجابة بشكل أكثر فعالية لاحتياجات السكان المشردين

خبرته كما يتعين على المنسق الخاص التماس رأيه بشأن جميع الأنشطة والاتصال به عن قرب. ولذلك يعتبر مكتب الممثل عضواً نشطاً في الشبكة.

ألف - توضيح المسؤوليات

٥١ - تم التسليم بضرورة توضيح المسؤوليات المتعلقة بالمشردين داخلياً والتصدي لمعالجتها من خلال قيام اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات بإعداد المبادئ التوجيهية (مشاركة النشطة من الممثل) بإعداد واعتماد وثيقة معنونة "توجيهات تكميلية إلى منسقي الشؤون الإنسانية/المنسقين المقيمين بشأن مسؤولياتهم فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخلياً".

٥٢ - وتؤكد الوثيقة الخطوط التوجيهية السابقة في مجال السياسة العامة مع الإشارة إلى مختلف مستويات المسؤولية الدولية عن المشردين داخلياً. وهي تؤكد من جديد وبصفة خاصة مسؤولية منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم أو المدير القطري التابع للوكالة الرائدة (إذا تم تحديدها) عن التنسيق الاستراتيجي لاستجابة الأمم المتحدة لاحتياجات المشردين داخلياً. ويقدم منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم أو المدير القطري التوصية لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء ذوي الصلة الآخرين، بتحديد المسؤوليات عن حماية ومساعدة المشردين داخلياً وضمان سد الثغرات في الاستجابة لاحتياجاتهم بشكل منظم.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك فعلى المنسقين الإنسانيين/المقيمين أو المديرين القطريين للوكالات الرائدة المعنية مسؤوليات أيضاً في مجال الدعوة. ولا سيما إجراء حوار مع السلطات الوطنية والمحلية، وبوجه خاص من أجل تعميق إدراكها بمسؤوليتها الأساسية عن حماية ومساعدة المشردين داخلياً دعماً لدور ممثل الأمين العام في مجال الدعوة من

تستمر لفترة طويلة بعد انقضاء المرحلة الطارئة من الحالة الإنسانية. فيجب تكريس الاهتمام والموارد من أجل التصدي لاحتياجات المشردين داخليا من الحماية والمساعدة في جميع هذه الحالات أيضا.

جيم - الحماية: من السياسة العامة إلى الممارسة

٥٩ - من المسلم به على نطاق واسع الآن أن توفير الحماية، فضلا عن المساعدة والحلول، أمر أساسي للاستجابة الفعالة للأزمات الإنسانية. ومع ذلك، فلا تزال الحماية العنصر المهم من عناصر عملية الاستجابة الشاملة لمسألة التشريد الداخلي. وقد أبلغ الممثل بأن جزءا من المشكلة يتمثل في الافتقار إلى الوضوح المفاهيمي لمعنى "الحماية". وبناء عليه، شرع الممثل، بالاشتراك مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، في توضيح معنى "حماية" المشردين داخليا. وأعدت مكاتبهم ورقة مشتركة قدمت إلى الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأصبحت فيما بعد الأساس الذي استندت إليه ورقة سياسة شاملة للجنة المشتركة بشأن هذه المسألة، اعتمدها هذه اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٦٠ - تمثل ورقة السياسة العامة وثيقة رئيسية تستند إليها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في استجابتها لمشكلة التشريد الداخلي وأساسا هاما لوضع الاستراتيجيات. ومع ذلك، فالتحدي المطروح الآن يتمثل في التنفيذ العملي لمختلف مجالات الأنشطة الاستراتيجية المتعلقة بالحماية التي تعرضها الورقة. وينبغي للاستعراضات القطرية التي تضطلع بها الشبكة العليا المشتركة بين الوكالات المعنية بالتشريد الداخلي أن تشكل مساهمة قيمة في تحقيق هذا الغرض.

٦١ - بدأت عملية الاستعراضات القطرية ببعثات مشتركة بين الوكالات أوفدت إلى كل من اثيوبيا واريتريا في تشرين

داخليا في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. وبالفعل فإن الأشخاص المشردين بفعل النزاعات يشكلون الأغلبية الساحقة - ٩٠ في المائة - من السكان الذين تشملهم عملية النداء الموحد. وقد أكدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في ورقتها السياسية بشأن حماية المشردين داخليا على أهمية ضمان أخذ احتياجات المشردين داخليا، خاصة في مجال الحماية، في الاعتبار بشكل منهجي لدى تعبئة الموارد.

٥٧ - ولمساعدة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على تحقيق تلك المهمة، أذن للممثل في السنة الماضية بإجراء دراسة عن مدى الدعم الذي قدمته النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٠ للسكان المشردين داخليا^(١٠)، وذلك بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمشروع المشترك لمؤسسة بروكينغز جامعة مدينة نيويورك (كوي). واتضح من هذه الدراسة أن معظم النداءات اعترفت بأوجه الضعف الخاصة للمشردين داخليا والاحتياجات الخاصة بهم. وخلصت الدراسة إلى أنه لا يزال مع ذلك هناك مجال كبير في وثائق النداء لتعزيز تحليل مشكلة التشريد الداخلي وتعزيز الاستجابة لها، ولا سيما في مجال الحماية؛ وقدمت الدراسة سلسلة من التوصيات لتحقيق ذلك الغرض. ورحب الفريق العامل التابع للجنة المذكورة بالتقرير وحث على إتاحة التوصيات الواردة فيه فورا للمكاتب القطرية المشاركة في إعداد النداءات الخاصة بعام ٢٠٠١. ويشير تحليل أولي لوثائق نداءات عام ٢٠٠١ إلى إحراز تقدم ملموس في الاهتمام بمشكلة التشريد الداخلي.

٥٨ - غير أنه من المهم أيضا الإشارة إلى أن التشريد الداخلي لا يحدث فقط في "حالات الطوارئ المعقدة" التي تشملها عملية النداء الموحد. فهو يحدث أيضا في حالات إما أن المجتمع الدولي لا يعترف بها كـ "حالات طوارئ معقدة"، أو تُمنع على الوكالات الدولية الوصول إليها. وعلاوة على ذلك، يمكن لحالات التشريد الداخلي المزمدة أن

تعاين منه. وبناء على طلب اللجنة والجمعية العامة، تطورت هذه الولاية بحيث أضحت تشمل أربعة مجالات رئيسية وهي: (أ) وضع إطار معياري للمشردين داخليا وزيادة نطاق نشر المبادئ التوجيهية وتطبيقها؛ (ب) تقييم الترتيبات المؤسسية الدولية والإقليمية الخاصة بالمشردين داخليا؛ (ج) إيفاء بعثات قطرية لتقييم الأوضاع السائدة على أرض الواقع وإجراء حوار مع الحكومات وغيرها من العناصر الفاعلة؛ (د) القيام، تحت رعاية مؤسسات بحث مستقلة، بإعداد أبحاث تتعلق بمختلف جوانب مشكلة المشردين داخليا. بما في ذلك العمل كـ "ذراع بحثية" لمنظومة الأمم المتحدة. ويقدم الممثل بانتظام تقارير عن أنشطته إلى اللجنة والجمعية العامة، فضلا عن الأمين العام. وعلاوة على ذلك، هو يقوم بذلك خارج الأمانة العامة للأمم المتحدة كخبير مستقل. وعليه، يبدي درجة كبيرة من المرونة في تحليلاته، الأمر الذي يسهل دوره كداعية حفاز لصالح المشردين داخليا. وفي عام ٢٠٠١، مددت اللجنة ولايته لفترة ثلاث سنوات أخرى.

٦٥ - أما الغرض من الشبكة، وبعد فترة وجيزة، من الوحدة المقترح إنشاؤها داخل مكتب الشؤون الإنسانية فهو مخالف لذلك، إذ أنه يتمثل في تعزيز الدور الذي يؤديه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ عبر كفالة قيام وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومات، برفع مستوى تنسيق الطريقة التي تقدم بها المساعدة والحماية للمشردين داخليا في العالم أجمع وتحسينها. وفي حين أن الوحدة ليست بحد ذاتها وحدة تنفيذية، إلا أنها ستركز على أداء الوكالات لعملياتها على أرض الواقع، بتفحصها فعالية الاستجابة الدولية، في إطار مسائل تنسيقية محددة، ورفع تقارير عن هذا الموضوع إلى اللجنة المشتركة. وستقدم الوحدة الدعم لجهود الدعوة التي يبذلها الممثل، لا سيما فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية التي تشكل إطار الشبكة الشامل.

الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وبوروندي في كانون الأول/ديسمبر. وفي أثناء عام ٢٠٠١، أوفدت الشبكة بعثة إلى أنغولا شارك فيها مكتب الممثل، وبعثة إلى أفغانستان وتعتزم أيضا زيارة إندونيسيا وكولومبيا.

٦٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، قام المنسق الخاص، استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها هذه البعثات وعقب إجراء مشاورات بين أعضاء اللجنة المشتركة وأعضائها الدائمين، برفع تقريره المؤقت إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ عرض فيه الخطوط العريضة لمقترحات تتعلق بتعزيز الاستجابة المشتركة بين الوكالات في الميدان وتمتين قدرة الدعم على مستوى المقرر. وثمة اقتراح في التقرير يدعو بالتحديد إلى إنشاء وحدة لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالمشردين داخليا، داخل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويتعين على هذه الوحدة إجراء استعراضات منتظمة لبلدان مختارة لتقييم الجهود الدولية اللازمة لتلبية احتياجات المشردين داخليا من المساعدة والحماية، وتقديم توصيات بشأن تحسين الاستجابة. ويتعين على الوحدة أيضا دعم جهود الدعوة الشاملة التي يبذلها الممثل. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، وافق الأمين العام على اقتراحات الشبكة ويُتوقع إنشاء الوحدة بحلول نهاية عام ٢٠٠١.

دال - التكامل بين ولاية الممثل والشبكة

٦٣ - أقام الممثل والشبكة علاقة قائمة على التعاون والتكامل تفيد في تعزيز ما يبذله كل منهما من جهود سعيا لتحسين التصدي لاحتياجات المشردين داخليا. وتكمن قيمة هذا التكامل في الطابع المتميز الذي يتركه كل منهما في مجال الاستجابة الدولية لمشكلة التشريد الداخلي.

٦٤ - وتجدر الإشارة إلى أن ولاية الممثل التي حددها أصلا لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٢ تتمثل في دراسة أسباب التشريد الداخلي وعواقبه بصورة عامة ومحددة في البلدان التي

الشبكة لتحسين التنسيق، بخاصة في محاولتها أن تسد الفجوات التي تعاني منها عملية تقديم الوكالات الدولية الحماية والمساعدة. وبناء على دعوة من المنسق الخاص، ينظر الممثل في مسألة تعيين موظف اتصال بين ولايته والوحدة المقترح إنشاؤها داخل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومن شأن هذا الأمر أن يساعد كذلك في تعزيز التعاون بين الوحدة والممثل.

رابعا - البعثات القطرية

٦٩ - ما انفكت البعثات القطرية تشكل عنصرا رئيسيا من عمل الممثل. ويتيح الاضطلاع بهذه البعثات فرصا لدراسة حالة المشردين داخليا، وتقييم فعالية الاستجابات الوطنية والدولية في التصدي لاحتياجاتهم من الحماية والمساعدة فضلا عن احتياجاتهم الإنمائية، والأهم على وجه الإطلاق، هو أنها تتيح إجراء حوار موجه نحو إيجاد حلول مع السلطات والأطراف الفاعلة الأخرى. كما تتيح البعثات فرصة للممثل لمناقشة المبادئ التوجيهية مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية - وهو أمر رحبت به وشجعت لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة، على السواء.

٧٠ - وقد قام الممثل بـ ١٩ زيارة قطرية شملت الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وأنغولا، وبوروندي (زيارتان)، وبيرو، وتيمور الشرقية، وجورجيا، ورواندا، وسري لانكا، والسلفادور، والسودان، والصومال، وطاجيكستان، وكولومبيا (زيارتان)، وموزامبيق، ويوغوسلافيا السابقة.

٧١ - ومنذ التقرير الأخير الذي قدمه الممثل إلى الجمعية العامة، اضطلع بخمس بعثات قطرية شملت بوروندي، وتيمور الشرقية، وجورجيا، وأرمينيا، وأنغولا (بدعم قدمته

٦٦ - ولا بد من حدوث درجة من التداخل بين العمل الذي تقتضيه ولاية الممثل من جهة، وعمل الشبكة والوحدة من جهة أخرى، بل إن هذا التداخل مستصوب. والمهم هو أن تعمل هذه الجهات معا بطريقة تؤدي إلى تكاملها وتعزيز كل منها الأخرى.

٦٧ - وكان هذا بالضبط واقع الحال في البعثات القطرية. فقد نسق الممثل والشبكة عملية اختيار البلدان التي يتعين زيارتها وترتيبها بالتعاقب، مع إدراكهما في الوقت نفسه بإمكان وجود اختلاف في النقاط التي تركز عليها تقاريرهما وفي أهداف بعثتهما. والواقع أن الممثل والشبكة انتفع كل منهما من تقارير الآخر ومن عملية متابعة أحدهما للنتائج التي توصل إليها الآخر والتوصيات التي قدمها. وهذا ما حدث في أنغولا حينما أوفدت الشبكة إليها بعثة في آذار/مارس ٢٠٠١ عقب بعثة الممثل إليها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، إذ أنها أفادت من النتائج التي توصلت إليها وساعدت بصفة خاصة في تنفيذ التوصية بإنشاء آلية للحماية. وفي حالات أخرى، قد يتمكن الممثل من دخول بلدان يتعذر على الشبكة دخولها، والعكس صحيح، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز عمل الطرف الآخر. وعلاوة على ذلك، يجوز للوكالات أن تدعو الممثل إلى زيارة بلد معين، حينما تعتبر ذلك مفيدا، على غرار ما فعلته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عندما طلبت من الممثل زيارة بوروندي في شباط/فبراير ٢٠٠٠ للتأكيد على رسالتها المتعلقة بإعادة التجميع. وغالبا ما يتبين للوكالات التنفيذية الموجودة في الميدان أن تدخل شخص مثيل لأمين المظالم من خارج الفريق القطري يشكل طريقة فعالة لإيصال ما لدى المجتمع الدولي من شواغل إلى الحكومات.

٦٨ - ودعا الممثل على امتداد سنوات عديدة إلى تحسين عملية تنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة بشأن المشردين داخليا. وعليه، هو يرحب بالجهود التي تبذلها

الاتفاق على ترتيبات بديلة. والممثل على اتصال بالحكومة لبحث القضية وهو يأمل أن تحل في وقت قريب بحيث يمكن الشروع في البعثة وحلقتي العمل على نحو ما اتفق عليه أصلاً.

٧٣ - وتأهباً للمستقبل، يجري إعداد خطط للقيام بعدد من الزيارات القطرية في عام ٢٠٠١. وكان من المقرر أن يقوم الممثل بزيارة إلى إندونيسيا في نهاية شهر حزيران/يونيه ٢٠٠١، كانت ستخللها حلقة دراسية عن التشريد الداخلي، وزيارة إلى الفلبين. إلا أن الزيارتين أرجئت لأسباب اضطرابية، على الرغم من أنه كان من المقرر عقد الحلقة الدراسية في وقتها. وقبل الممثل أيضاً دعوة من حكومة تركيا للقيام ببعثة إليها في أواخر العام.

٧٤ - وإضافة إلى ذلك، شرع الممثل خلال العام الماضي في إجراء حوار مع سلطات كل من الاتحاد الروسي والمكسيك بشأن إمكانية اضطراره ببعثتين إلى هذين البلدين. ويأمل في أن تصله ردود إيجابية في هذا الصدد، عما قريب. وفي حالة الاتحاد الروسي، طلب الممثل القيام ببعثة ثانية - - وعلى وجه التحديد إلى جمهورية الشيشان - - وبدء حوار مع السلطات بشأن المسألة وقد أعقبهما اعتماد اللجنة قرارات في دورتيها السادسة والخمسين والسابعة والخمسين تدعو عدداً من آليات "الإجراءات الخاصة" للجنة، بما فيها الممثل، إلى القيام ببعثات إلى جمهورية الشيشان. وطلبت اللجنة أيضاً في دورتها الاستثنائية بشأن الحالة في الشرق الأوسط إلى عدد من آليات "الإجراءات الخاصة"، بما فيها الممثل، القيام ببعثات إلى الأراضي المحتلة. غير أن الحكومة الإسرائيلية منعت الممثل من الدخول.

خامساً - قضايا جديدة تقتضي البحث

٧٥ - على الرغم من أن المهمة الكبرى لدراسة أزمة التشريد الداخلي العالمية والأطر القانونية والمؤسسية القائمة

حكومة اليابان عن طريق صندوق الأمن البشري)، رفع الممثل بشأنها تقارير مفصلة إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتيها السادسة والخمسين والسابعة والخمسين. ومن المأمول فيه أن تؤخذ التوصيات الناجمة عن هذه البعثات القطرية الخمس في الاعتبار على النحو الواجب من قبل الحكومات المعنية والمجتمع الدولي وأن تنفذ. وتشير التقارير إلى أنه بدأ بالفعل الأخذ ببعض التوصيات. وأكدت اللجنة أهمية أن تقوم الحكومات، وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتأمين المتابعة المناسبة للتوصيات، ومن ضمنها الاستجابة على الصعيد القطري. وتقع على عاتق منسقي المساعدات الإنساني/المنسقين المقيمين مسؤولية خاصة عن تأمين إيلاء الأفرقة القطرية الاعتبار الواجب للتوصيات، كما تقع على عاتقهم مسؤولية تقديم معلومات مستكملة عن تنفيذها. ويعتزم الممثل من جهته الاضطلاع في المرحلة المقبلة من ولايته باستعراض منهجي لتوصيات جميع البعثات القطرية التي جرى القيام بها، وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة.

٧٦ - وكان من المقرر أن يسافر الممثل في شهر أيار/مايو ٢٠٠١ في بعثة إلى السودان، وهو البلد الذي يضم إلى حد بعيد أكبر عدد من المشردين داخلياً (أكثر من ٤ ملايين شخص). وعلاوة على ذلك، كان من المقرر أن تعقد أثناء البعثة حلقة عمل في الخرطوم عن المشردين داخلياً، وافقت عليها الحكومة وكان من المقرر أن يشارك في رعايتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشروع المشترك لمؤسسة بروكينغز وجامعة مدينة نيويورك (كوبي). وكان من المقرر أيضاً عقد حلقة عمل مماثلة في رمبيك، في جنوب السودان، كذلك بالتعاون مع البرنامج الإنمائي. ومما يؤسف له أن بعض العناصر الرئيسية في الحكومة قرروا في آخر لحظة أن يعارضوا البعثة وحلقتي العمل لأسباب لم يفصح عنها. غير أنهم رحبوا بزيارة يقوم بها الممثل للبلد لتدارس الحالة بغرض

٧٨ - ويُعتمد أيضا إعداد بحوث عن دور قوات حفظ السلام في مسألة السكان المشردين داخليا. وسيسعى المشروع المشترك لمؤسسة بروكينغز جامعة مدينة نيويورك (كوني) إلى تحديد الوسائل التي يمكن استخدامها لتحسين مستوى دعم احتياجات المشردين داخليا من المساعدة والحماية في الأماكن التي ينتشرون فيها. وثمة مجال آخر سيركز عليه المشروع المشترك لمؤسسة بروكينغز/جامعة مدينة نيويورك (كوني) في الأشهر المقبلة هو وضع نظام حماية أكثر شمولاً للاجئين والمشردين داخليا. وهناك مخاوف في أوساط اللاجئين من أن تقدم الحماية إلى المشردين داخليا سيمنع فرار الأشخاص من البلد ويقوض حقهم في التماس اللجوء، وهو حجر الأساس الذي تركز عليه حماية اللاجئين. ويعتمد المشروع إعداد بحوث عن حالات التوتر التي تنشأ أحيانا بين اللاجئين والمشردين داخليا، وتحديد استجابات سياسية تسعى إلى إدماج الشواغل المتعلقة بالحماية لكلتا المجموعتين إدماجا أفضل في نظام حماية شامل.

سادسا - خاتمة

٧٩ - أشار الممثل في التقرير الأول الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين في عام ١٩٩٣ إلى أنه بالنظر إلى حدة الأزمة والحاجة الملحة إلى سبل للعلاج، فمن المأمول فيه أن يجد المجتمع الدولي عما قريب أنه من الملائم وضع مبادئ معيارية وترتيبات مؤسسية مناسبة للاستجابة بفعالية للمشكلة الخطيرة التي تواجه الأعداد المتزايدة من المشردين داخليا على نطاق العالم.

٨٠ - والتطورات التي شهدتها هذه المجالات بعد ثماني سنوات من العمل تبعث على الأمل. إذ أنشئ إطار معياري تجسد في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد الداخلي، ويزيد عدد الدول والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية وغير الحكومية التي تبذل جهودا كبيرة وغالبا ابتكارية إلى حد

للتصدي لها قد استكملت إلى حد بعيد، فلا تزال هناك قضايا تتطلب مزيدا من البحث والنظر. وطلب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من الممثل مؤخرا أن يستكشف مسألة الوقت الذي سيزول فيه التشريد الداخلي. ويعتمد الممثل أن يدعو إلى اجتماع يضم خبراء وآخرين غيرهم لتدارس هذه المسألة. وأشار في التقرير الأخير الذي قدمه الممثل إلى الجمعية العامة، إلى عدد من المسائل الإضافية، وبخاصة مشكلة الطريقة التي ينبغي اتباعها للتصدي للاحتياجات من الحماية والمساعدة اللازمة للنسبة الكبيرة من المشردين داخليا الذين يعيشون في مناطق لا تخضع لسلطة الحكومات، ويخضعون فيها لسلطة جماعات مسلحة أو أطراف فاعلة غير حكومية؛ ومسألة سياسات الجهات المانحة إزاء التشريد الداخلي، وبخاصة طبيعة الأنشطة المحددة التي تقومها، عن طريق المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف (A/54/409)^(١١).

٧٦ - كما يجري التخطيط لإعداد بحوث في عدد من المجالات الأخرى. ونظرا لأن المسؤولية الرئيسية عن تلبية احتياجات المشردين داخليا من حماية ومساعدة تقع على كاهل السلطات الوطنية في الدولة المعنية، فإن المشروع المشترك لمؤسسة بروكينغز/جامعة مدينة نيويورك (كوني) يعتمد إجراء تحليل مقارنة للاستجابات الوطنية للتشريد الداخلي، بغرض التشجيع على وضع سياسات وبرامج أكثر فعالية على الصعيد الوطني والمساعدة في الوقت نفسه على تحقيق أنسب استجابة دولية في هذا الصدد.

٧٧ - كما يُعتمد استعراض الأنشطة التي تنفذها المنظمات الإقليمية لمساعدة المشردين داخليا بغرض تبيان أكثر الأدوار التي تؤديها هذه المنظمات فعالية في مجال معالجة حالات التشريد الداخلي.

(١٠) James Kunder, *The Consolidated Appeals and Internally Displaced Persons: The Degree to Which UN Consolidated Inter-Agency Appeals for the Year 2000 Support Internally Displaced Populations* (اليونيسيف ومشروع مؤسسة بروكينغز بشأن التشريد الداخلي، آب/أغسطس ٢٠٠٠).

(١١) انظر الوثيقة A/54/409، الفقرتان ٩٩ و ١٠٠.

ما لتعزيز هذه المبادئ ونشرها وتطبيقها. أما فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، فإن الأشهر الماضية قد شهدت تقدماً في درب تحسين عملية تنسيق الاستجابة الدولية.

٨١ - وفي الوقت نفسه، سيكون أمراً مضحكاً مبكراً لو اعتبر المجتمع الدولي هذه التطورات، على الرغم من الأمل الذي تبعث عليه، أساساً للشعور براحة البال. بل إن الواقع على خلاف ذلك، فأزمة التشريد الداخلي هي اليوم على المستوى نفسه من الحدة الذي كانت عليه قبل ثماني سنوات خلت. وعلاوة على ذلك، فكلما ازداد وتعمق فهم المسائل المعنية، ازداد وتعمق معه التحدي الذي تمثله الاستجابة لها.

الحواشي

(١) (انظر E/CN.4/2000/83 و E/CN.4/2001/5).

(٢) (A/54/409، الفقرة ٢٠).

(٣) S/PV.4046 و Resumption 1 و Corr.2 و Corr.2 و (Resumption 2).

(٤) (S/PV.4130 و Resumption 1).

(٥) (A/55/82-E/2000/61، الفقرة ١٣١).

(٦) انظر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، "التقرير المتعلق باجتماع البعد الإنساني التكميلي: الهجرة والتشريد الداخلي، فيينا، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠".

(٧) انظر "تقرير لجنة الهجرة واللاجئين والشؤون الديمغرافية بشأن النزاع في جمهورية الشيشان، التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا"، (الوثيقة ٨٦٣٢ المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠).

(٨) النشرة الفصلية لدراسة أحوال اللاجئين، المجلد ١٩، العدد ٢ (٢٠٠٠).

(٩) انظر الوثيقة E/CN.4/2001/5/Add.2.